العدد (2135) السنة الثامنة - الجمعة (20) أيار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

انسحاب (مستقلون) من دولة القانون يفتح باب التساؤلات عن مستقبله

التحالف الوطني: أزمة المحافظات لم تصل إلى البرلمان

متابعة/ المدى

استبعد عضو ائتلاف دولة القانون جبار عبيد حدوث تأثير الخلافات بين مكونات كتلته بمجالس المحافظات على كتلة التحالف الوطني البرلمانية.
وكانت كتلة (مستقلون) التي يقودها نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، في مجلس محافظة واسط، قد أعلنت انسحابها من ائتلاف دولة القانون، عازية ذلك إلى عدم فاعلية الائتلاف وهيمنة المصالح الخاصة والأهواء الشخصية بين أعضائه، متهمة دولة القانون بالعمل بالمحاصصة الضيقة.
وقال عبيد "لا يمكن حدوث اي انشقاق داخل كتلة ائتلاف دولة القانون البرلمانية، ولا أتوقع وصول الخلافات بين مكونات الكتلة في مجالس المحافظات الى البرلمان"، متوقعاً "عودة كتلة نائب رئيس الجمهورية حسين الشهرستاني الى كتلة ائتلاف دولة القانون بمجلس محافظة واسط.".
وفي وقت سابق، كشف عضو ائتلاف دولة القانون والنائب المستقل عن التحالف الوطني جواد كاظم البزوني ان ما يقارب (١٠) الى (١٥) نائباً لديهم توجه بالإنسحاب من الكتل المنضوية داخل التحالف، وتشكيل كتلة جديدة مستقلة تبقى ضمن الوطني، لكن عملها سيكون داخل صفوف المعارضة." قائلاً إن "توجهات مكونات التحالف الوطني تعمل وفق رؤيتها ومرجعيتها السياسية والدينية، وليس على أسس التحالف الوطني الذي شكل في السابق، وان التحالف ككتلة كبيرة لم يعد مؤثراً داخل المجلس، كاشفاً عن توجه ما يقارب (١٠) او (١٥) نائباً مستقلاً من التحالف الوطني الى الانسحاب من كتلهم وتشكيل كتلة مستقلة جديدة منضوية داخل التحالف وتكون معارضة للحكومة وتلبي طلبات ناخبيها".
وأعلنت كتلة (مستقلون) في محافظة واسط التي يتزعمها نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، أمس الأول الأربعاء، انسحابها من ائتلاف دولة القانون، عازية ذلك إلى عدم فاعلية الائتلاف وهيمنة المصالح الخاصة والأهواء الشخصية بين أعضائه، متهمة دولة القانون بالعمل بالمحاصصة الضيقة.
وقال عضو الأمانة العامة لكتلة (مستقلون) وعضو مجلس واسط علي المحّنة خلال مؤتمر صحفي عقد في مبنى مجلس المحافظة، إن "أعضاء كتلة (مستقلون) قرروا الانسحاب كليا من ائتلاف دولة القانون نتيجة كثرة النزاعات السياسية غير المبررة بين أعضاء مجلس المحافظة"، مبينا أن "أحد أهم الأسباب التي دفعت الكتلة للانسحاب هو عدم فعالية ائتلاف دولة القانون منذ تشكيله وحتى الآن".
واتهم المحنة دولة القانون "بهيمنة المصالح الخاصة والأهواء الشخصية لبعض أعضائه، من أجل تحقيق مأرب ومنافع ذاتية والعمل بطريقة الاستحواذ وإقصاء الآخرين واختلاف الرؤى والمبادئ التي كان متفقا عليها عند تشكيل الائتلاف، فضلا عن عدم تحقيق أهداف البرامج الانتخابية التي وضعها الائتلاف على مستوى المحافظة".
وأوضح المحنة أن "قرار الانسحاب نهائي وجاء بعد دراسة معمقة بين أعضاء الكتلة التي ستعمل منذ الآن بمفردها ككتلة مستقلة لن تلتزم بأي اتفاق مسبق عدا ما يسهم في بناء المحافظة"، متهما ائتلاف دولة القانون بأن "سمته السائدة في الساحة السياسية في الفترة الماضية كانت التشبث بالكراسي وتوزيع المناصب والعمل بالمحاصصة الضيقة".
وتابع المحنة أنه "تلك المحاصصة والأهواء الضيقة والمصالح الشخصية أتت بالويلات على البلد وكذلك على محافظة واسط التي مرت بانتكاسة كبيرة منذ تظاهرة السادس عشر من شباط الماضي وما أسفر عنها"، مؤكدا أنه "تم الاتفاق في الكتلة المستقلة الجديدة على إتباع الأساليب الديمقراطية والثوابت الوطنية".
وتعتبر كتلة (مستقلون) أحد مكونات ائتلاف دولة القانون ويرأسها نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني ونائبه في الكتلة خالد العطية، الذي كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس النواب السابق.
كان نائب رئيس مجلس محافظة واسط مهدي علي جابر الذي ينتمي إلى حزب الدعوة تنظيم العراق ، احد مكونات ائتلاف دولة القانون أعلن قبل نحو شهر من الآن انسحابه من الحزب بسبب ما وصفه تغليب المصالح الذاتية والعشائرية والحزبية الضيقة بين أعضائه.
وكان نحو ثلاثة آلاف شخص تظاهروا أمام مجلس محافظة واسط في السادس عشر من شباط الماضي مطالبين بتحسين الخدمات في المحافظة وإجراء بعض الإصلاحات السياسية فيها من خلال إقالة المحافظ السابق، ورافقت تلك التظاهرات أحداث عنف تمثل بقيام بعض المتظاهرين بإضرام النار في بنايتي مجلس المحافظة وديوان المحافظة وفي دائرة العقود ومركز معلومات واسط وكذلك منزل المحافظ لطيف الطرفة الذي أقيل من منصبه مؤخراً.
وقال المحنة خلال المؤتمر الصحفي إنه "بعد مرور سنتين على الانتخابات الأخيرة لمجالس المحافظات وجدنا الكثير من الخلافات والمنازعات السياسية داخل الائتلاف، بحيث وصلت إلى جميع دوائر الدولة بحيث لا يتبوأ أي شخص مهما كان يمتلك من الكفاءة والنزاهة والإخلاص أي مسؤولية إلا إذا كان منضويا تحت حزب أو تكتل سياسي وخاضع لتوجيهاته التي تكون في أغلب الأحيان غير منطقية أو مقبولة كونها تتقاطع مع الاتجاه العام في بناء الدولة"، بحسب قوله.
يذكر أن ائتلاف دولة القانون يشغل ١٣ مقعداً في مجلس محافظة واسط من بينها خمسة مقاعد الى كتلة (مستقلون) ، فيما يشغل حزب الدعوة المركزي خمسة مقاعد وحزب الدعوة تنظيم العراق ثلاثة مقاعد، وقد التحق بكتلة (مستقلون) عضوين من أعضاء الحزب الدستوري في مجلس المحافظة ليصبح عدد أعضاء كتلة مستقلون بعد انسحابها من ائتلاف دولة القانون.

مليون ونصف المليون يعانون سوء التغذية ونصفهم لا يدرسون

اليونيسيف: عمالة الأطفال تعبر حاجز المليون

بغداد/ المدى

كشفت منظمة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة عن امتلاكها معلومات تقدر حجم عمالة الأطفال في العراق بما يقارب المليون طفل، ورغم تأكيد وزارة الصحة على انخفاض وفيات الأطفال في البلاد، تؤكد وزارة العمل والشؤون الاجتماعية توقف احصائية عمالة الأطفال على إجراء التعداد السكاني.
ويقول ممثل منظمة اليونيسيف في العراق أسكندر خان إن "فرق منظمته تقوم بإعداد التقارير اليومية والشهرية عن التحديات والمشاكل التي تعانيها شريحة الاطفال في محافظات العراق من أجل تقديم المساعدة لهم". ويضيف خان ان "حجم عمالة الاطفال في العراق بحسب تقارير لدى المنظمة تقدر بنحو ٨٠٠ الف طفل اعمارهم تتراوح بين الخامسة والـ١٤ سنة، الى جانب إعداد منظمته تقريراً اشارت فيه الى وجود مليون طفل تحت خط الفقر".
ويتابع بالقول "كما تشير تقارير المنظمة الى وجود مليون و٥٠٠ الف طفل يعانون من نقص التغذية، الى جانب ٧٥٠ الفاً آخرين غير مسجلين في المدارس الابتدائية نصف عددهم من المناطق الريفية". ويشير ممثل منظمة اليونيسيف في العراق الى "وجود ٨٠٠ ألف طفل يتيم وتعرض زهاء ٩٠٠ ألف طفل للتهجير الداخلي في البلاد".
من جهته، يؤكد مفتش عام وزارة الصحة عادل محسن وجود "انخفاض في عدد الوفيات بين الأطفال دون الخامسة من العمر، بسبب الخدمات العلاجية والوقائية التي تقدمها وزارته". ويلفت محسن الى وجود "محددات اجتماعية تساعد في تقليل الوفيات بين الأطفال، من بينها نوعية المياه، وتوفر الصرف الصحي، والبيئة النظيفة، والأمن، والمستوى المعيشي المناسب، وغيرها من الأمور التي تساعد في انخفاض الوفيات"، مبينا ان "المؤشرات الصحية في العراق تقارب المؤشرات الصحية لدول الجوار" بحسب قوله.
كما يؤكد مفتش عام وزارة الصحة ان "احصاءات وزارته تشير الى انخفاض وفيات الأطفال دون السنة الواحدة من ٥٠ طفلا في عام ١٩٩٠ إلى ٢٤ لكل الف طفل سنويا، في حين انخفض عدد وفيات الأطفال بين السنة الأولى ودون السنة الخامسة للأطفال من ٦٢ طفلا في عام ١٩٩٠ إلى ٥,٢٩ طفل لكل الف طفل سنويا في عام ٢٠٠٩"، مبينا ان "معدلات الحصول على التطعيم ضد الأمراض وصلت إلى أربعة أطفال من بين خمسة أطفال، وقد ساعدت في تقليص أعداد الوفيات في البلاد".
الى جانب ذلك، يأتي تأكيد وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على لسان مديرة هيئة رعاية الطفولة في الوزارة توقف أحصائية عمالة الاطفال على إجراء التعداد السكاني في البلاد. ولم تبتعد كوثر إبراهيم، عن إشارة ممثل منظمة اليونيسيف في العراق إلى "وجود ما يقارب المليون طفل يعملون في مهن وحرف متنوعة، لكنها اعتبرت "الاحصاءات غير دقيقة، اخذت من منظمات غير حكومية تعنى بالطفولة في العراق". وتنفي مديرة هيئة رعاية الطفولة في وزارة العمل امتلاك وزارتها "إحصائية دقيقة لعدد عمالة الأطفال العراقيين، عازية الأمر إلى "عدم وجود إحصائية جديدة للتعداد السكاني في العراق". وتشير ابراهيم الى ان "منظمة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة قدرت في عام ٢٠٠٨ نسبة العمالة بين الأطفال بـ ١١٪ من الأيدي العاملة".
كما تنفي مديرة هيئة رعاية الطفولة في وزارة العمل "صحة التقديرات التي أشارت إلى وجود ٥ ملايين يتيم في العراق"، مؤكدة إن "هناك مليوناً و٤٤٧ ألف طفل يتيم في العراق حسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء في مسح أجرته في عام ٢٠٠٩".
ويرى مراقبون للشأن العراقي ان الحروب التي خاضها النظام السابق ابان الثمانينات والتسعينيات وصولا الى اعمال العنف المسلحة التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ التي خلفت عددا كبيرا من الايتام والارامل، حيث كانت هذه الأمور سببا رئيسيا لارتفاع نسبة الأطفال العاملين بعد ان فقدوا معيلهم من جانب، والضعف الاقتصادي للاسر ادى بها لدفع اطفالها لممارسة المهن لتوفير المعيشة، وبالتالي ترك التعليم في المدارس. وكان الاتحاد الاوروبي اعلن، الاحد الماضي، عن اطلاق مشروع دعم التعليم الابتدائي في العراق لثلاث سنوات وبمنحة مالية تقدر بـ٢٨ مليار دينار عراقي، بالتعاون مع وزارة التربية العراقية.

استهدفت دائرة الشرطة والبريد ومصرف المدينة

كركوك: سلسلة تفجيرات تحصد ٨٣ شهيداً وجريحاً

متابعة/ المدى

أفاد مصدر أمني مسؤول أن سلسلة انفجارات ضربت مدينة كركوك صباح أمس الخميس مما أدى إلى مقتل وإصابة ٨٣ شخصا.
وقال مدير شرطة نجدة كركوك أحمد شامراني لوكالة كردستان للأنباء أن "سلسلة انفجارات ضربت وسط مدينة كركوك أحدها بواسطة سيارة ملغمة".
وأوضح أن "التقديرات الأولية تشير إلى وقوع ٢٣ قتيلا و٦٠ جريحا". ولم يشر المصدر إلى عدد الانفجارات أو نوعيتها، لكنه لفت إلى أن "انفجار السيارة الملغمة وقع بالقرب من عدد من الدوائر الحكومية ولاسيما مديرية شرطة كركوك ومصرف الرافدين ومديرية البريد ونقابة فناني كردستان".
ورفعت السلطات العراقية حالة التأهب بين صفوف قوات الأمن، في سياق مساع لمنع أي هجمات انتقامية قد تشنها عناصر القاعدة انتقاماً لمقتل زعيمها أسامة بن لادن في الثاني من الشهر الجاري. وأبدى تنظيم "دولة العراق الإسلامية" في بيان أصدره في العاشر من الشهر الجاري تأييده لأيمن الظواهري الرجل الثاني في تنظيم القاعدة، متوعدا في الوقت نفسه بالانتقام ردا على مقتل بن لادن الاسبوع الماضي في باكستان.
ويتهم العراق جماعات مسلحة تابعة لتنظيم القاعدة بشن هجمات دموية على مواطنين وقوات الجيش والشرطة منذ أن أطاحت قوة دولية تقودها أميركا بالنظام العراقي السابق في عام ٢٠٠٣. وتشير تقارير عسكرية أميركية وعراقية، إلى أن التنظيم المتشدد بدأ يفقد قوته، وبخاصة بعد مقتل زعيمي التنظيم، أبو عمر البغدادي وأبو أيوب المصري، في عملية عسكرية مشتركة نفذت قبل أشهر عدة، في منطقة الثرثار جنوب غرب مدينة تكريت.
ورغم ذلك لايزال مسلحيه ينشطون في مناطق متفرقة من العراق، ويقومون بعشرات العمليات منها تفجير عبوات ناسفة ولاصقة وسيارات ملغمة واغتيالات خلال الشهر الواحد.

توصيات خبراء بالتمديد لقوات التدريب وحماية الحدود

أبحاث أميركية: واشنطن تريد البقاء و"الشراكة النافعة"

متابعة/ المدى

تتجه مراكز الأبحاث والدراسات الاميركية إلى ترويج بقاء عدد محدود من القوات الاميركية في العراق، ودعت عدة دراسات إلى طرح فكرة "الشراكة النافعة" في الجانب الأمني بين العراق والولايات المتحدة في سياق الاتفاقية الإستراتيجية التي تأتي ما بعد الاتفاقية الأمنية.
وأوضحت دراسة سياسية- استخبارية جديدة، نُشرت في الولايات المتحدة، أنّ الوجود العسكري الأميركي، لا يحظى بشعبية في العراق، وأنّ لدى السياسيين في السلطة أو خارجها "حوافز قوية" ليظهروا أمام الناس بثوب الاستقلالية و"العناد الوطني" في تعاملهم مع الولايات المتحدة.
وكشفت الدراسة التي نشرتها مجلة "فورين بولسي" أن "الدوائر السياسية المنتخبة" التي تدعم مكوث القوات الأميركية بشكل دائم في العراق، تضم معظم الكرد وبعض الفصائل السنية العربية، وأجزاء من المؤسسة الأمنية.
وبين الخبير الأمني السياسي برين بيرتون في دراسته أن هذه الدوائر أصغر في حجمها بكثير مقارنة بمعارضي الاحتلال الأميركي الذين لا يخفون إعلانهم "أن الوقت قد حان لرحيل القوات الأجنبية عن البلد"، مؤكدا "لعله من المفاجئ، أن يكون رئيس الوزراء، نوري المالكي، يرسم لنفسه صورة "محرّر العراق من الاحتلال الأميركي.
وكشفت الدراسة أيضاً أن وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس طرح على الحكومة العراقية "مقترحات مغرية"،معلناً استعداد القوات الأميركية للانتشار في أنحاء من بغداد، للوقوف ضد "الاحتجاجات الشعبية"، لاسيما أن مقتدى الصدر، حذر من أن استمرار الوجود الأميركي سوف يشعل المقاومة العنيفة فيما وعدّت الدراسة أنصار الصدر عنصراً رئيساً في الضغط على المالكي في التأكيد على عدم تمدّيد مكوث القوات الأميركية.
وشددت الدراسة على أن جميع الأطراف السياسية والاستخباراتية والعسكرية في الولايات المتحدة تريد وجوداً عسكرياً طويل الأمد في العراق، وأن هناك بعض الأسس لمثل هذه الرؤية:
أولاً: قوة أميركية تستمر في تدريب القوات العراقية.
ثانياً: توفير المعلومات الاستخباراتية وغيرها من المعلومات المهمة دعماً للمؤسسات الأمنية العراقية.
ثالثاً: المساعدة في شمال العراق على ترسيخ السلام ومنع التفجر بين كردستان والحكومة المركزية.
رابعاً: تعزيز قدرة العراق على حماية حدوده ومجاله الإقليمي الجوي من التهديدات الخارجية وبين خبير مجلة السياسة الخارجية أنّ كل هذه المتغيرات يمكن أنْ لا تؤثر في السياسيين العراقيين، لأنّ الأميركيين لم يقدموا أية ضمانات باتجاه الاعتبارات الداخلية التي تواجهها الفئات الحاكمة.
وفي السياق ذاته، قال الباحث "باراك سالموني" من معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى في الوقت الذي يقترب فيه الموعد النهائي المحدد للانسحاب الأمريكي من العراق، تظل إعادة ترسيخ قوات الأمن أهم عنصر للمهمة الأمريكية في تلك البلاد.
ورغم تحقيق هذه القوات تقدما ملحوظا، ما يزال العراق بحاجة إلى هيكل أمني وطني مطور على نحو كاف، لأن الجيش ليس قادراً بعد على الدفاع عن سلامة أراضي البلاد أو الشعب، كما أن مؤسسات صُنع القرار الأمنية الوطنية للحكومة غير مطورة ولا متماسكة، وإن لهذا الخلل عواقبه على استقلال وأمن العراق".
ويحدد خمس قضايا جوهرية، تتمثل في المسار الحالي والمستقبلي المحتمل لتطور "قوات الأمن العراقية"، ودلالاتها على القدرات العسكرية العراقية، والكفاءة الفنية داخل مؤسسات الأمن الوطنية العراقية مع التركيز على المجالات التي يكون فيها التحسين ضرورياً بشكل خاص، فضلا عن الاتجاهات في العلاقات العسكرية - المدنية العراقية، بما في ذلك توصيات لتسييرها بعيداً عن نماذج الماضي المختلة وظيفياً، والقدرات العراقية المتوقعة في كانون الأول ٢٠١١ في ضوء الخطط الأمريكية الحالية للتعاون الأمني فيما بعد ٢٠١١، اضافة الى خيارات جديدة لتطوير قطاع الأمن الوطني في العراق لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية بصورة أفضل.
وتقول الدراسة "بالنظر إلى أهداف أمريكا في العراق والشرق الأوسط، ينبغي لصناع السياسة في الولايات المتحدة إعادة التفكير في حجم ووظائف الوجود الأمريكي في قطاع الأمن العراقي لما بعد ٢٠١١، وتشجيع الحكومة الجديدة في بغداد على دعم شراكة مسؤولة.
ومن شأن هذا النهج أن يمدد إلى حد ما الجدول الزمني لمغادرة القوات الأمريكية، مع تركيزه على مساعدة العراق في ضمان وجود دفاع خارجي وأمن داخلي وبناء قوات الأمن العراقية كقوة ذات سيادة، ومواصلة تطوير مؤسسات البلاد الأمنية الوطنية.
وتؤكد على ان الشراكة المسؤولة "تستلزم كذلك تشجيع دول منظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو" على الحفاظ على انخراط قوي في هذه العملية التنموية، مما يحد من العبء الذي يقع على كاهل الولايات المتحدة كما أن أي مشاركين من "الناتو" سيستفيدون من عشرين عاماً من خبرة التحالف في تسهيل -وفي بعض الحالات تحمُّل- إصلاح القطاع الأمني وخاصة فيما يتعلق بالكفاءة المؤسساتية، والإصلاح التشريعي، والسيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، واستخدام الجيش للأمن الداخلي.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي
عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق
علي حسين
مدير التحرير الاداري
نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي
علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون